

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### تطبيقات الأوامر المولوية والإرشادية

في هذه الجلسة سنطبق ضابطة المولوية والإرشادية في مختلف الأبواب الفقهية نظير الحج حيث يتوجب على الحاج لا يخرج عن مكة بين الحج التمتعي وبين العمرة التمتعية، فرهط من الأعلام قد حرموا الخروج نظراً لاستبطاطهم «المولوية» من نهي الإمام عليه السلام، بينما قد أنهضنا شتى القرآن - آنذاك - على إرشادية النهي فإن سر النهي هو أن الحاج في تلك البرهة القديمة كانوا يعجزون عادةً عن العودة إلى مكة في الوقت المناسب، وبالتالي قد نهاهم الشارع عن الخروج - فلا ينطبق هذا النهي الإرشادي في عصر التطور.

### حجمات تجاه المحقق الهمданى

فانعد إلى تحقيقة المحقق الهمدانى حيث قد أخرج خمسة أوامر عن المولوية وأدرجها ضمن الإرشادية قائلاً:

- الأوامر المعاللة بما يترتب على متعلقاتها من المصلحة، كما في قوله: «أسلم حتى تدخل الجنة» (فدخول الجنة هي المصلحة الذاتية الكامنة في العمل، حتى وإن لم يطلبه الأمر، ولكن الأوامر التعبدية الشرعية ليست كذلك لأنها مولوية).
- و الأوامر الصادرة على سبيل الوعظ والإرشاد.
- و الحث على الخروج عن عهدة التكاليف (بالأوامر الاحتياطية الإرشادية بحيث حتى ولو لم يأمر المولى بها لكان الخروج عن العهدة مطلوبًا ذاتاً).
- و الأوامر المسوقة لبيان كيفية الأعمال من العبادات والمعاملات (نظير: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب. فإن المطلوب هي الصلاة مع الفاتحة فيبدون أمر المولى لكنه ندرى مطلوبية الصلاة بأجزائها الكاملة فلا يتتطلب العقاب المستقل على ترك كيفية العمل وإهمال ذاك الجزء، وكذا نظير: لا تبع عند النداء، و نظير: نهى النبي عن الغر).
- و الأوامر الواردة في المستحبات لا يبعد أن يكون أغلبها من هذا القسم (إذ قليلاً ما نجهل المصالح الذاتية في الفعل بينما قد اتضحت أغلب المصالح الذاتية للمكلفين)

و لا تتأمل في أن إرادة هذا المعنى (إرشاد إلى المصلحة) من صيغة «افعل» خلاف ما يقتضيه وضعيه (للطلب).

فإنما بالاعتراض على آحادها:

- إن الميرزا القمي والمحققين الهمدانى والبروجردي قد اعتقدوا بأن كافة الأوامر الاستحباتية تمثل الإرشادية فحسب وقد عللها

المحقق البروجردي بـألا بعث و لا طلب فيها، ولكن المحقق الهمداني قد عللها بأن المستحب ذو مصلحة و مطلوبية ذاتية مع قطع النظر عن أمر المولى.

و نلاحظ عليهما بأن نطاق المستحبات ضمن الشرعية وسيع للغاية - بل لها الأغلبية الساحقة - فلو التزمنا بإرشاديتها بأسرها لارتكبنا خلاف الظاهر جداً إذ من المبرم أن الشارع قد لاحظ انتسابه إليها أيضاً بحيث قد أعمل مولويته فيها حتماً، فمجرد ذكر التعليل أو الفائدة في الرواية لا يستتبع إرشاديتها إطلاقاً، بل وفقاً للتتبع قد اعتقدنا بأن عنصر «الاستحباب» - في أغلبها - قد يتب عن نفس الأمر الشرعي فاستبط الفقهاء النساء استحبابيتها عندئذ كاستحباب زيارات الأئمة الأطهار عليهم السلام ببركة الأوامر الصادرة - عكس ما استظهره المحقق البروجردي بأن أغلب المستحبات إرشادية.

و ربما نؤيدهم عبر قاعدة التسامح فإنها تُسجل مطلوبية العمل ذاتاً حتى يقطع النظر عن أمر المولى - وإن كان رسول الله لم يقله - أجل إن الإلزاميات مرتهنة على قصد امتثال الأمر بحيث لو لم يترسخ الأمر الشرعي لما تحقق قصد الامتثال، ولكن المستحبات تتميز عن الواجبات في نقطة «انعدام الأمر الشرعي» بحيث حتى لو افتقدنا أمر المولى لاتيحة الامتثال وفقاً لقاعدة التسامح: «من بلغه ثواب على عمل فعله رجاء ذلك الثواب أوجر عليه وإن كان رسول الله لم يقله».

و نضرب هذه التأييدة:

1. أولاً: إن القضية معاكسة تماماً فإن قاعدة التسامح تُعد دعماً لنا فإن السامع - الخبر - قد امتثل العمل نظراً إلى احتمالية وجود أمر المولى حيث قد بلغه ثواباً آخر و مولوي على ذاك العمل فامتثاله كي يكتسب آثار الاستحباب الواردة، وبالتالي سنحتاج إلى وجود أمر مولوي في المستحبات.

2. ثانياً: إن الأذكار المستحبة لها آثار أخرى و دنيوية أيضاً فلو اشتغل بالذكر لأطاع الآية الشريفة «يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً» [1] بحيث قد نال أجراًها لامتثال الآية و حاز المثوبة الدنيوية و الأخرى أيضاً ببركة آثار نفس الذكر، وبالتالي سيحظى بأجرين مستقلين إذ لا نواجه معضلة في تكثير الثواب إلى المرتدين فإنه قد امتثل العنوانين:

- المقربة في نفس الذكر حتى لو غفل عن مفاتها.

- امتثال الكلام القرآني الإلهي.

و لهذا نرى الأعلام قد ربوا الآثار الدنيوية و الأخرى في أغلب المسائل نظير:

- «صلوة الليل» بحيث إن ذات العمل الاستحبابي قد بلغ المقام المحمود و كذا سعيد مطيناً لأمر مولاه بما هو مولى.
- «النواقل العبادية» حيث قد رتب الشارع مختلف الأثرية لمن امتثلها عليها، فكيف يعقل أنها إرشادية بحتة.
- «الصلوة في المسجد» حيث قد أعمل المولى مولويته في تكثير الثواب الآخر - إضافة على الانفراد بالصلوة - .
- بل و كذا «المكرهات» نظير الصلاة في الحمام.

أجل ثمة نماذج مكرهات تُعد إرشادية بحيث لم يُعمل المولى مولويته تجاهها - و ذلك وفقاً للاستظهار - نظير النهي عن تكثير الأكل

و النوم و التَّكَمُّل.

### اعتراضية تجاه مقالة المحقق البروجردي

لقد صرّح المحقق البروجردي بأنَّ الأوامر الإرشادية تفتقد الطلبَ و البعثَ و التحرير، فائلاً:

«و على هذا فيجب أن يقال إن الصيغ المستعملة في الاستحباب لا تكون مستعملة في الطلب البعثي (و الاستحباب ليس بعثاً أساساً) و لا تتضمن البعث و التحرير، و إنما تستعمل (المستحبات) بداعي الإرشاد إلى وجود المصلحة الراجحة في الفعل، و بيالي أن صاحب القوانين أيضا اختار هذا المعنى فقال: «إن الأوامر الندية كلها للإرشاد» و هو كلام جيد (لأنه لا بعث فيها بل إنما المولى يُنبأ عن المصالح المكنونة ضمن صلاة الليل مثلاً، و ذلك لأن المولى لم يُعمل المولوية فيها فليس بأمر أساساً و على هذا المنوال فلا يستقيم تشقيق الأمر إلى المولوي و الإرشادي، و كل هذه البيانات توافق الميرزا الثنائي أيضاً) هذا كله بناء على كون الملك و الموضوع لاستحقاق العقوبة هو مخالفة نفس الطلب بما هو طلب و بعث من قبل المولى كما قويناه. و أما بناء على كونه ملاكا للاستحقاق من جهة كونه كاشفا عن الإرادة الشديدة فيدور الاستحقاق و عدمه مدار كشفه عنها و عدم كشفه». [2]

و نلاحظ عليه بأنَّا قد أكَّدنا مسبقاً بأنَّ البُعد المشترك ما بين المولوية و الإرشادية هو أنهما يمتلكان عنصري «الملك و الطلب» بحيث قد تتوفرت في كلِّ أمر شرعي هاتان الخِصْلَتَان تماماً، إلا أنَّ الفارق بينهما هو:

1. أنَّ المولى لو أعمل مولويته في الإرشاديات - حتى المستقلات العقلية - لترتب الثواب و العقاب أيضاً و إلا لظلَّ الأمر إرشادياً بحتاً بلا أثر آخروى.

2. أنَّ استنكار الأمر الإرشادي لا يستتبع الارتداد إذ المولى لم يُعمل مولويته لكي يُخالف المولى بما هو مولى نظير أطيعوا الله فإنَّه إخبار مغض - بخلاف «أطعوا الرسول» فهو مولوي - بينما استنكار الأمر المولوي حتى الأمر الاستحبابي سيُستتبع الارتداد: 1. لو علم مولويته فأنكره. 2. وأدى استنكاره إلى رفض ضروري الدين - حتى المستحب.

### معالجة الأوامر الاحتياطية

و أما الأوامر التالية التي قد عَدَّها المحقق الهمداني ضمن الإرشادات أيضاً فهي الأوامر الاحتياطية «أخوك دينك فاحتظر لدينك» بينما قد بسطنا الحوار حولها مسبقاً و سجّلنا مولويته - النفسيَّة - بحيث قد أعمل المولى الولاية كي تُنفَذ هذا الأمر الإنسائي الجعلى لا لمحض المصلحة في ذات العمل فحسب بل نفس الأمر يحظى بالمصلحة.

---

[1] سورة الأحزاب الآية 41.

[2] نهاية الأصول، ص: 104